16-09-2022
العدد:3715

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي:

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

بعد قطيعة 11 سنة.. حماس تعلن عودة علاقاتها مع سورية

- الطلاب الفلسطينيون في سوريا بلا كتب مدرسية
- مطالب بتفعيل عمل اللجنة المحلية لمخيم اليرموك
- مخيم الرمل.. شكوى من سوء الأوضاع المعيشية والخدمية

آخر التطورات

أصدرت حركة حماس يوم أمس الخميس 15 أيلول/سبتمبر بياناً صحفياً أعلنت خلاله عن استئناف علاقتها مع سوريا بعد قطيعة دامت حوالي 11 سنة .

ووفقاً لبيان الحركة أن هذه الخطوة تأتي في إطار بناء وتطوير علاقات راسخة مع سورية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة التي تحيط بقضايا الأمة العربية والإسلامية.

وعبرت حماس عن تقديرها للجمهورية العربية السورية قيادةً وشعباً؛ ولدورها في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، معربة عن تطلعاتها أن تستعيد سوريا دورها ومكانتها في الأمتين العربية والإسلامية، ودعم كل الجهود المخلصة من أجل استقرار وسلامة سوريا، وازدهارها وتقدمها.

كما دانت بشدة العدوان الاسرائيلي المتكرر على سوريا، مؤكدة وقوفها إلى جانبها في مواجهة هذا العدوان، وتصاعد محاولات النيل منها وتقسيمها وتجزئتها، وإبعادها عن دورها التاريخي الفاعل، لا سيما على صعيد القضية الفلسطينية .

ودعت في ختام بيانها إلى إنهاء جميع مظاهر الصراع في الأمة، وتحقيق المصالحات والتفاهمات بين مكوّناتها ودولها وقواها عبر الحوار الجاد، بما يحقق مصالح الأمة ويخدم قضاياها، مشددة على استراتيجيتها الثابتة، وحرصها على تطوير وتعزيز علاقاتها مع أمتها، ومحيطها العربي والإسلامي، وكل الداعمين لقضيتنا ومقاومتنا .

غادرت حركة حماس سوريا بعد توترت العلاقات مع النظام السوري عام 2011، على خلفية اتخاذها موقفاً مناهضاً له، حيث اغلق مكتبها الرئيس في دمشق، وغادرت إثر ذلك جميع قيادات الحركة من سوريا، وانقطعت العلاقات بين الجانبين.

وكانت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية وثقت قضاء أكثر من أربعة آلاف فلسطيني في سورية منذ عام 2011، في حين لا تزال الأجهزة الأمنية السورية تتكتم على مصير أكثر من (1800) معتقلاً فلسطينياً في سجونها، منهم (110) معتقلات، وقضاء 636 لاجئاً تحت التعذيب .

في سياق مختلف أسبوعان مضيا على بدء العام الدراسي الجديد في سورية، ولا تزال المدارس الحكومية والتابعة لوكالة الأونروا بلا كتب مدرسية بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، ما أثار ردود أفعال غاضبة من قبل أولياء الطلبة، وانتقادات لاذعة لوزارة التربية باعتبارها المسؤول عن ملف الطباعة وتأمين الكتب المدرسية.

بدورهم قال أولياء الطلبة الفلسطينيين في سورية إن أبناءهم يذهبون إلى المدارس دون تحقيق أي فائدة تذكر، وذلك نتيجة عدم توفر كتب المنهاج المقرر والنقص الحاد في المدرسين، مضيفين أن عدم توفر الكتب سيضع طلاب الشهادتين الأساسي والثانوي بمأزق وحيرة في كيفية متابعتهم المنهاج والتمكن من التحضير لدروسهم بشكل جيد.

ووفقاً لمراسل مجموعة العمل أن معظم الطلاب أصبحوا يعتمدون على الملخصات والنوت التجارية من المكتبات الخاصة من أجل مباشرة الدراسة وكي لا يؤثر ذلك على تحصيلهم العلمي، في حين اضطر آخرون لدفع تكاليف إضافية لتأمين بدائل ليست بجودة النسخ التي توزعها المدارس الحكومية، موضحاً أن سعر نسخة الكتب المستعملة تصل ما بين 25 إلى 35 ألف ليرة سورية، وذلك بحسب الصف الدراسي، وجودتها ونظافتها .

يذكر أن الكتب المدرسية توزع مجاناً في مرحلة التعليم الأساسي من صف الأول حتى التاسع، أما في المرحلة الثانوية فهي غير مجانية حيث يبلغ سعرة نسخة الكتب حوالي 50 ألف ليرة سورية، وفي حال لم يسجل الطالب على نسخته من الكتب ودفع ثمنها مسبقاً لا يستطيع أمين المستودع شرائها على حسابه الشخصي.

من جهة أخرى طالب أهالي مخيم اليرموك الجهات المعنية والسلطات السورية بضرورة عودة «اللجنة المحلية لمخيم اليرموك» التابعة لوزارة الإدارة المحلية مباشرة إلى عملها كسابق عهدها قبل اندلاع الأزمة في سورية .

منوهين إلى أنه بعد إقالة أعضاء المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق الذين كانوا يصرون مع عدد من داعميهم والمنتفعين إلى وضع مخيم اليرموك ضمن المخطط التنظيمي وإزالته من الوجود، يجب على الجهات الرسمية والمعنية بشؤون اليرموك ومؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب والقيادة والفصائل الفلسطينية العمل على عودة اللجنة المحلية لمخيم اليرموك كما كانت عليه قبل أزمة المخيم.

وأشار أحد المحامين من أبناء مخيم اليرموك إلى أن اللجنة المحلية للمخيم تم تشكيلها بمرسوم رئاسي، ولا يمكن إلغاؤها إلا بمرسوم جمهوري أخر .

وكان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً أواخر عام 2018 يقضي بإنهاء مهمات اللجنة المحلية في مخيم اليرموك، على أن تحل محافظة دمشق مكانها، في حين أكد ناشطون وحقوقيون أن مخيم اليرموك يتمتع بخصوصية إدارية منحت له بقرار صادر عن مجلس الوزراء السوري عام 1964، الذي يتيح للجنة المحلية إدارة المخيم بشكل مستقل، ويعطيها صلاحيات مشابهة تماماً لمجالس البلديات في سورية إلا أنها لا تتبع لأي محافظة، ويرأسها مواطن "فلسطيني"، يعين من قبل "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب" بالتعاون مع "القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي/ التنظيم الفلسطيني ."

بالانتقال اللاذقية اشتكى أهالي مخيم الرمل من سوء الوضع الاجتماعي والمعيشي نتيجة غلاء الأسعار الجنوني، وانهيار الليرة أمام الدولار، وفقدان جزء كبير منهم لعمله بسبب الحرب في سورية، حيث باتت معظم العائلات تعيش تحت خط الفقر، مما فاقم من معاناتها وجعلها تعتمد بشكل رئيسي في معيشتها على المساعدات الإغاثية التي تقدمها وكالة "الأونروا."

ووفقاً لرسائل وصلت لـ "مجموعة العمل" اشتكى سكان المخيم من تردي الخدمات الأساسية والبنى التحتية فيه من طبابة ومواصلات، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والمياه والاتصالات لساعات وفترات زمنية طويلة، ومن أزمة مواصلات خانقة نتيجة عدم تأمين وسائط النقل من وإلى المخيم حيث بات التنقل من المخيم والعودة إليه واستغلال أصحاب الحافلات (السرافيس) أحد المشاكل التي لا يستهان بها في حياة سكانه.

كما يعاني أهالي مخيم الرمل في اللاذقية من سوء معاملة موظفي مستوصف "الأونروا" في حي القدس، وعدم توفر الأدوية فيه، منوهين إلى أن المستوصف لا يوجد فيه أبسط أنواع الأدوية إلا وهو السيتامول .

بدورهم طالب الأهالي من المعنيين والأونروا تحمل مسؤولياتهم الخدمية تجاه أبناء المخيم، متهمين الجهات الحكومية بالتقصير في تقديم الخدمات الأساسية وخدمات البنى التحتية.